Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Pub

تفاقم الأعباء على بلد مأزوم

لبنان المرصد الاقتصادي

خريف 2024

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص تنفيذي

كما امتداد مباشر للصراع في الشرق الأوسط، تصاعد الصراع في لبنان بشكل حاد في سبتمبر/أيلول 2024، مما أدى إلى خفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقدر بنحو 6.6%. ومن المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 5.7% في عام 2024 (مقارنة بنموه بنسبة 0.9% في ظل سيناريو عدم حدوث الصراع). ويعكس هذا الانكماش، الذي يعادل خسارة قدرها 4.2 مليار دولار في الاستهلاك وصافي الصادرات، التأثير المدمر للنزوح الجماعي والدمار وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص، الذي شكل 134% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023. وقد تكبدت قطاعات رئيسية مثل السياحة التي تُعد ركيزةً أساسية من ركائز الاقتصاد اللبناني، خسائر كبيرة في صادرات الخدمات. ويؤدي تدمير مخزون رأس المال وهجرة العمالة الماهرة إلى المزيد من تآكل الإمكانات الاقتصادية للبنان، مما يشكل مخاطر كبيرة على النمو طويل المدى (راجع القسم الخاص من التقرير).

من المتوقع أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ عام 2019 نسبة 38% بنهاية عام 2024، مما يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة في لبنان. وتميل المؤشرات الرئيسية، ومنها نمو إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، ورصيد المالية العامة، والعجز التجاري، بشكل متزايد نحو الهبوط. وبالرغم من استقرار سعر الصرف منذ أغسطس/آب 2023، إلا أن هذا الاستقرار لا يزال هشاً وغير مستدام، نظراً لغياب الإطار النقدي القوي اللازم لدعمه. فهو يعتمد، بدلاً من ذلك، على القيود المالية وقيود إنفاق مفروضة على حسابات المؤسسات العامة لدى مصرف لبنان، إلى جانب زيادة تحصيل الإيرادات وفوائض القطاع العام غير المنفقة. وقد نجحت هذه الإستراتيجية في كبح الكتلة النقدية المتداولة بصورة مؤقتة، لكن على حساب تأخير الاستثمارات الحيوية اللازمة لتحقيق التعافي والتنمية. ويهدد تزايد متطلبات التمويل في مرحلة ما بعد الصراع باستنزاف الاحتياطيات الأجنبية المتبقية أو زيادة الكتلة النقدية المتداولة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقرار سعر الصرف ويزيد من الضغوط التضخمية، مما يسلط الضوء على عدم استدامة النهج الحالي لتحقيق استقرار سعر الصرف.

من المتوقع أن يزداد تدهور وضع المالية العامة في لبنان، حيث تواجه الوزارات احتياجات تمويلية عاجلة لدعم السكان المتضررين والحفاظ على الخدمات الأساسية ودعم جهود التعافي بعد الصراع. وتتفاقم هذه الضغوط بسبب انخفاض إيرادات المالية العامة، لا سيما تلك التي يتم تحصيلها من ضريبة القيمة المضافة. كما أن التخلف عن سداد الديون السيادية منذ مارس/آذار 2020 لا يتيح للبنان سوى الحصول على الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية المخصصة للنزوح الداخلي والاستجابة للصراع، وهناك حاجة إلى إعادة هيكلة شاملة للديون لاستعادة القدرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وتمكين البلاد من مواجهة تحدياتها المتعددة الأوجه. ومن المرجح أن يتفاقم عجز الحساب الجاري، وهو الذي يمثل مشكلة مزمنة بالفعل. ومن المتوقع أن تظل واردات السلع الأساسية مرتفعة، ما لم تحدث اضطرابات في خطوط التجارة، في حين أن تراجع الصادرات وعائدات السياحة يزيد من الضغط على أسس الاقتصاد اللبناني. ولا يزال عجز الحساب الجاري، في الجانب الأكبر منه، ممولاً من اقتصاد نقدي مدولر بدرجة عالية، مما يقوض احتمالات التعافي.

كما يعتمد هذا الإصدار من تقرير المرصد الاقتصادي للبنان على البيانات المبتكرة والتحليلات الخاصة بالسياق السائد لرصد أبعاد الأزمة اللبنانية التي تتجاوز الاقتصاد التقليدي. وتشير الأضواء الليلية (Night-time Lights)، وهي أداة عالية التردد ومتاحة بسهولة للتوصل إلى رؤية أشمل عن النشاط الاقتصادي في لبنان، إلى انخفاض كبير بنسبة 62.3% في كثافة الأضواء من عام 2019 حتى عام 2023، مما يعكس الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في أعقاب الأزمة المالية. وبمقارنة الاختلافات في القوة الشرائية بين شخصٍ يحصل على دخل بالدولار الأميركي وآخر يحصل على دخل بالليرة اللبنانية، وجد التقرير أن الشخص الذي يكسب دخله بالدولار الأميركي والذي تم تقييم دخله بالكامل بالدولار الأميركي منذ عام 2019 كان سيواجه تراجعاً تراكمياً بنسبة 4.9% في القوة الشرائية من سبتمبر/أيلول 2019 حتى عام 2024، وإن كان ذلك مصحوباً بتقلبات كبيرة على أساس سنوي. رغم التقلبات، يبقى هذا التراجع أقل بكثير من التضخم التراكمي الهائل البالغ 5,970.7% الذي واجهه متقاضو الأجور بالليرة اللبنانية خلال نفس الفترة.

يؤدي تزايد معدلات الانكماش الاقتصادي إلى تفاقم تحديات الاقتصاد الكلي التي لم تجد حلولاً حتى الآن، كما يسلط الضوء على

الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات شاملة بوصفها السبيل الوحيد للمضي قدماً في مرحلة ما بعد الصراع. وتشمل الأولويات الرئيسية تحقيقَ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز الحوكمة، وتحسين أداء الخدمات والمرافق العامة، وتعزيز رأس المال البشري. وأدى إدراج لبنان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي مؤخراً إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالسمعة، وقد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات والتأخير في تدفقات رأس المال، مما يؤكد الحاجة الملحة لتعزيز إجراءات الرقابة والامتثال في القطاعات غير المالية عالية المخاطر بهدف رفع اسم لبنان عن هذه القائمة. وتعد الاستثمارات الموجهة ضرورية لدعم الإصلاحات المستدامة، وتسهيل استعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء مخزون رأس المال المتضرر في لبنان. ويجب أن تعطي هذه الجهود الأولوية أيضاً لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي واستعادة خدمات البنية التحتية الحيوية. ويعد تيسير حصول لبنان على التمويل، لا سيما من خلال الإصلاح الشامل الذي يتضمن استعادة الاستقرار في القطاع المصرفي وإعادة هيكلة الديون، أمراً حيوياً لتحقيق هذه الأولويات وتوفير الدعم المؤسسي اللازم لتحقيق التعافي والأهداف الإنمائية طويلة الأجل في لبنان.

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433